

الخلاف ، ومن الطرفين ، بأنه تناقض بين حكومة اسرائيل والادارة الاميركية . ولكنه لم يحدث قط ان وقع خلاف كهذا ، ودار الحديث عنه بمصطلحات اسرائيلية ضد اميركا ، او العكس . وعندما يقع خلاف كهذا ، فانما يجري حسمه عادة داخل المؤسسة الحاكمة في امريكا ، ومن خلال تداخل أجنحتها . واذا اشتد الخلاف يصار الى التفاوضي امام الرأي العام الاميركي ، الذي تكونه الصحافة هناك ، وهي على العموم جزء من المؤسسة . واذا اندلع الخلاف ، وحصلت المواجهة ، فانما تدور المعركة على الساحة الاميركية . فتكون معركة داخلية ، وليس بين طرفين منفصلين . والتقييم الاسرائيلي للسياسة الاميركية انما ينطلق من قاعدة عزو تلك السياسة لهذا الرئيس او ذاك ، او لهذا الجهاز او ذاك . وهكذا يتحرك اللوبي الصهيوني بين الادارة والكونغرس ، وبين وزارتي الخارجية والدفاع ، عندما يحدث الخلاف ، ويتصرف كمجموعة ضغط داخلية . حتى من الناحية المراسيمية الشكلية .

والولايات المتحدة اليوم ، تلعب دور البلد الام الامبريالي للكيان الصهيوني بكل حداقيه . وكانت بداية هذا المسار في مؤتمر بلتيمور الصهيوني عام ١٩٤٢ ، حيث تم نقل مركز النشاط الصهيوني من انجلترا الى اميركا ، تقديرا بان هذه ستتزعم العالم الرأسمالي بعد الحرب ، وستكون صاحبة المصلحة الكبرى في المشروع الصهيوني . واندمجت الصهيونية في النظام الامبريالي الاميركي ، واصبحت جزءا عضويا منه . واسرائيل ، كقاعدة عسكرية ، ارتبطت باكثر القوى السياسية رجعية في الولايات المتحدة في المجمع الصناعي الحربي . وهذا الاخير لا يهيمه من اسرائيل سوى جيشها ، فعمل على تطويره ، مما انعكس في نمو الالة العسكرية الاسرائيلية بشكل يفوق باقي مؤسسات الكيان . وبسبب اهتمام هذا المجمع بالجيش الاسرائيلي ، ونظرا لفاعليته في السياسة الاميركية ، ظلت مسألة بناء ذلك الجيش ، وتزويده بالمعدات العسكرية اللازمة ، لا جدال فيها . وعلى هامش هذا الاهتمام تطورت الصناعة العسكرية في اسرائيل ، كامتداد للمجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة ، الذي يزود تلك الصناعة برأس المال والتكنولوجيا اللازمين . وبسبب الاهمية التي يعلقها المجمع على نشاط الجيش الاسرائيلي ، كان الدعم العسكري الضخم الذي تتلقاه اسرائيل من اميركا ، والذي بلغ بعد حرب تشرين ثلاثة مليارات من الدولارات سنويا ، اي بمعدل الف دولار للفرد الاسرائيلي كل سنة . هذا طبعا الى جانب المساعدات الاقتصادية الاخرى ، التي تأتي من مصادر متنوعة ، من ضمنها الجباية اليهودية ، والتي تبلغ حوالي الف وخمسمائة مليون دولار سنويا . فيصبح الفرد الاسرائيلي يتلقى ما قيمته الف وخمسمائة دولار من الدعم الاميركي سنويا .

وعندما يبرز خلاف في وجهات النظر بين الحكومة الاسرائيلية والادارة